مركز حمورابي

أزمة الديمقراطية الافريقية

أزمة الديمقراطية الأفريقية الانقلابات هي أحد أعراض الخلل السياسي وليست سببه

فورن افيرز
كومفورت إيرو وموريثي موتيجا

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

16 كانون الأول **2023**

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

يبرز سؤال، في هذه الأيام، عندما يجتمع المسؤولون الأفارقة لمناقشة الحكم: أي رئيس سيطيح به جيشه بعد ذلك؟ في العقدين الأولين من هذا القرن ، وقع 13 انقلابا ناجحا في إفريقيا. ولكن من أغسطس 2020 إلى نوفمبر 2023 ، أطاحت جيوشهم بسبعة قادة أفارقة. وفي حين أن عمليات الاستيلاء العسكرية هذه حدثت حتى الآن في المقام الأول في حزام من عدم الاستقرار يمتد من النيجر إلى السودان، فإن خطر العدوى الأوسع نطاقا حقيقي. وفي الدول الهشة بالفعل، تميل الانقلابات إلى عكس التقدم الاقتصادي والسياسي، وبالتالي فإن وقف صعودها قد يكون المهمة الأكثر إلحاحا بالنسبة لأفريقيا في العقد المقبل.

ولكن للقيام بذلك، يجب على كل من صناع السياسات والمحللين الأفارقة خارج القارة أن يفهموا بشكل أفضل الديناميكيات المشتركة التي تدعم هذه الانقلابات. فمن ناحية، كان كل انقلاب حديث مختلفا، مدفوعا بمشاكل محلية. وقد ظهر بعضها ردا على إخفاقات الحكومة في السيطرة على التشدد الإسلامي. وفي مالي، على سبيل المثال، قبل الإطاحة بالرئيس إبراهيم بوبكر كيتا، في عام 2020، أدت سنوات من العنف الإسلامي - والتدخل العسكري الفاشل بقيادة فرنسا لمعالجة القتال - إلى استنزاف ثقة الجمهور في حكومته وأتاحت فرصة للجيش. كما مهد العنف الإسلامي الجامح الطريق لانقلاب بوركينا فاسو في عام 2022.

لكن في الانقلابين في غينيا والغابون في عامي 2021 و2023 على التوالي، لم يكن التشدد الإسلامي عاملا، وفي غينيا، التي عانت في ظل حكام مستبدين غير منتظمين لعقود من الزمن، دفعت تحركات الرئيس المنتخب للتشبث بالسلطة مدى الحياة إلى تدخل عسكري. وفي الجابون، وفرت الانتخابات المزورة بشكل صارخ من قبل حاكم ضعيف لفترة طويلة الزخم للتغيير، وفي تشاد في عام 2021، استغل القادة العسكريون الفرصة التي أتاحتها الوفاة المفاجئة للرئيس الحاكم منذ فترة طويلة لتعيين ابنه رئيسا لمجلس عسكري - ثم تخلوا عن وعدهم بالحد من وقت بقاء المجلس في السلطة. وفي العام نفسه في السودان، سعى القادة العسكريون إلى تعزيز سلطتهم في مواجهة حركة الاحتجاج الشعبية المتنامية،وفي الوقت نفسه، يبدو أن انقلاب أواخر يوليو 2023 في النيجر قد نشأ عن صراع داخلي على السلطة بين الرئيس وقائد عسكري.

ومع ذلك، فإن حقيقة أن العديد من المآزق المختلفة قد انتهت بنفس الطريقة، تشير إلى أن فكرة شن انقلاب لحل أي نوع من المشاكل قد تصبح راسخة بالفعل. وعلى الرغم من أن الديناميات المحلية ألهمت كل انقلاب، إلا أن الاستياء من السلطات الحاكمة يشمل معظم أنحاء أفريقيا. فالمشاكل الاقتصادية هي المحرك الرئيسي للإحباط الشعبي. فقد وجد استطلاع سنوي أجرته مجموعة افروبارميتر Afrobarometer ، وهي مجموعة بحثية مقرها غانا تقيم المواقف الشعبية في جميع أنحاء القارة ، في عام 2022 أن مواطني كل دولة أفريقية تقريبا ، بما في ذلك سكان دول شرق إفريقيا وجنوب إفريقيا المستقرة نسبيا ، يعتقدون أن بلادهم تسير في الاتجاه الخاطئ.

وفي السنوات الماضية ، غالبا ما كان ينظر إلى الانقلابات في إفريقيا بشكل سلبي من قبل السكان، فقد كان ينظر إليها على أنها جهود مدفوعة بالجشع من قبل رجال يرتدون الزي العسكري لمحاصرة موارد الدولة. ولكن اليوم، وخاصة في منطقة الساحل، يبدو أن عمليات الاستيلاء العسكرية تتمتع بدعم شعبي، وفي عام 2022، وجد بحث أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ثمانية من كل عشرة ماليين يدعمون الطغمة العسكرية في بلادهم، على الرغم من أن الاستطلاع نفسه وجد أن الانقلابات الأخيرة تميل إلى الحصول على أكبر قدر من الدعم بعد وقت قصير من حدوثها ولكنها تراجعت شعبيتها.

ويبدو هذا التحول في الرأي العام مثيرا للقلق، فيشير إلى أن المواطنين الأفارقة أصبحوا يشعرون بخيبة أمل من الديمقراطية أو يعتقدون على نحو متزايد أن الحكم الاستبدادي هو الحل الوحيد لمشاكل بلدانهم، حيث تقوم المؤسسات متعددة الجنسيات بقمع الدول التي يقودها المجلس العسكري، حيث فقد الاتحاد الأفريقي عضوية الدول التي تشهد انقلابات، وفرضت دول غرب أفريقيا عقوبات قاسية، وخفض المانحون الأوروبيون الدعم.

ومع ذلك، فإن نهج عدم التسامح مطلقا هذا يسيء فهم جذور الاضطرابات الجديدة في أفريقيا ويخاطر بزيادة إفقار قارة تضررت بالفعل بشدة من الصدمات العالمية مثل تغير المناخ وكوفيد-19، وفي الواقع تظهر الدراسات الاستقصائية الشاملة أن المواطنين الأفارقة، حتى أولئك الذين يعيشون في البلدان التي شهدت انقلابات مؤخرا، ما زالوا يؤمنون بالديمقراطية، لقد كانوا يائسين لتخليص أنفسهم من الأنظمة التي تدعي أنها ديمقراطية ولكنها غالبا ما تفشل في الوفاء بوعود الديمقراطية الأساسية.

وفي مواجهة الكوارث الناجمة عن تغير المناخ، وأزمات الديون السيادية، والتضخم المرتفع إلى عنان السماء، جمع السكان في العديد من البلدان الأفريقية الطاقة اللازمة للاحتجاج من أجل الإصلاحات الديمقراطية، ولكن على مدى العقدين الماضيين، قام القادة في ربع البلدان الأفريقية بالكامل بتعديل أو تجاهل حدود الولاية الدستورية لتعزيز سلطتهم. وبالنسبة للعديد من المواطنين الأفارقة، قد يبدو استيلاء الجيش على السلطة وكأنه استراحة مرحب بها في الوضع الراهن المحبط، وان أي تغيير، حتى لو كان انقلابا، يقطع على الأقل نافذة على نفق طويل من فشل النخبة والقمع.

ولا تؤدي الانقلابات إلا إلى تفاقم مشاكل البلدان، ولكن يتعين على القادة الذين يأملون في وقف صعودهم أن يدركوا السياق الأعمق الذي يظهرون فيه، فإذا فعلوا ذلك ، فسوف يرون أن اتباع نهج مختلف بشكل ملحوظ أمر ضروري، وقد تحتاج الحكومات والمؤسسات الأجنبية مثل الاتحاد الأفريقي في البداية إلى العمل، مؤقتا، مع بعض قادة الانقلاب لتشجيعهم على السير في مسار أكثر ديمقراطية، والأهم من ذلك، يجب على الجهات الفاعلة الغربية أن تحول نهجها المعتاد تجاه القارة، والابتعاد عن المساعدات الأمنية والعمل العسكري إلى دعم إصلاحات الحكم وتعزيز ذلك النوع من الدعم الاقتصادي الذي يحسن فرص الأسر العادية في تأمين سبل عيش مستقرة.

توقعات كبيرة

لم تتضرر سوى مناطق قليلة مثل أفريقيا من الصدمات العالمية الأخيرة، وكثيرا ما كان القادة في القارة في حيرة من أمرهم لمعالجة الضرر، فقد أدى تغير المناخ إلى انتشار الجوع في مساحات شاسعة من شرق القرن الأفريقي، وفيضانات غير مسبوقة في ليبيا وجنوب السودان، وعواصف قاتلة في الجنوب الأفريقي، وأدى غزو روسيا لأوكرانيا عام 2022 إلى خفض صادرات الحبوب إلى إفريقيا ، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية تماما كما كانت العديد من البلدان تحاول رسم مسار نحو إنعاش الاقتصادات التي تضررت من جائحة COVID-19 وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، أصبحت الصين أكبر مقرض لأفريقيا، لكن قروضها لأفريقيا انخفضت مؤخرا بشكل كبير ، من ذروة بلغت 28 مليار دولار في عام 2016 إلى أقل بقليل من مليار دولار في عام 2022،

وأدى ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية إلى هروب رؤوس الأموال من الاقتصادات الأفريقية الرئيسية حيث يتطلع المستثمرون إلى عوائد أفضل في الداخل.

وفي المتوسط ، بلغ التضخم في القارة 16 في المائة في صيف عام 2023 ، وهو أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ سبعة في المائة، وفي نيجيريا وإثيوبيا، وهما أكبر دولتين في أفريقيا من حيث عدد السكان، تجاوز معدل التضخم 25 في المائة، واعتبارا من سبتمبر 2023 ، شهدت نيجيريا عشرة أشهر من الارتفاعات المتتالية في التضخم، وتعتمد الدول الأفريقية أيضا على النفط من الشرق الأوسط، وإذا توسعت الحرب الجديدة بين إسرائيل وحماس، فقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الطاقة الحادة بالفعل.

وتمثل هذه الصورة القاتمة تحولا عن التفاؤل النسبي الذي اتسمت به بداية القرن الحادي والعشرين في القارة، وخلال الحرب الباردة، جعلت كل من موسكو وواشنطن أفريقيا ساحة معركة بالوكالة، وشوهت سياساتها وغذت الحروب، لكن من الناحية الاقتصادية، تلقت العديد من الدول الأفريقية أيضا دعما سخيا من الحكومات الغربية والمؤسسات الدولية التي يهيمن عليها الغرب مقابل عدم الوقوع في أحضان موسكو، وحصل آخرون على دعم من موسكو.

وعندما انتهت الحرب الباردة، غرق قسم كبير من أفريقيا في عقد من عدم اليقين السياسي والاقتصادي، ومع انتشار الديمقراطية في أوروبا الشرقية، طرد بعض الحكام الاستبداديين الأفارقة أيضا من مناصبهم. وفي الوقت نفسه، تعمقت المشاكل الاقتصادية في أفريقيا مع قيام بلدان نصف الكرة الشمالي بقطع الدعم المالي. فقد سعت العديد من الدول الأفريقية للحصول على قروض من المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IMF)، وكشرط لهذه القروض، طلب المقرضون من الحكومات الأفريقية إجراء إصلاحات مؤلمة في السوق.

وكانت هذه الإصلاحات مثيرة للجدل، ولكن بعد عام 2000 ، بدأ البعض في تحقيق أرباح، فقد جلبت السنوات القليلة الأولى من القرن نموا متزايدا في أجزاء كثيرة من القارة في المتوسط ، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلدان الأفريقية بنسبة 2.5 في المائة طوال تسعينيات القرن العشرين ، ولكن بين عامي 2000 و 2010 ، ارتفع هذا النمو إلى 5.0 في المائة. وتعمق الاستقرار السياسي أيضا، أصبحت الانتخابات روتينية في العديد من البلدان.

وكان تأسيس الاتحاد الأفريقي في عام 2002 رمزا لارتفاع الثقة في القارة، وكانت منظمة الوحدة الأفريقية، التي تأسست في عام 1963، تعتبر لعقود من الزمان بلا أنياب؛ والواقع أن منظمة الوحدة الأفريقية، التي تأسست في عام 1963، كانت تعتبر بلا أنياب، وتجاهلت انتهاكات الحكام المستبدين وأهوالهم مثل الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994، وقبل تحوله الاستبدادي، وصف الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني منظمة الوحدة الأفريقية بأنها نقابة عمالية للديكتاتوريين في العالم، وعندما تحركت مجموعة من القادة الأفارقة الشباب الطموحين ليحلوا محل منظمة الوحدة الأفريقية، قرروا أن الوقت قد حان لإلزام الدول الأعضاء بمستوى أعلى، فقد التزم الاتحاد الأفريقي الجديد بعدم اللامبالاة بانتهاكات حقوق الإنسان، مبتعدا عن تركيز منظمة الوحدة الأفريقية المتمحور حول الدولة على عدم التدخل ، كما شددت قيادتها على ضرورة منع التغييرات غير الدستورية للحكومة، وفي وقت مبكر، استخدم زعماء عموم أفريقيا مثل رئيس جنوب أفريقيا ثابو مبيكي والرئيس النيجيري أولوسيجون أوباسانجو الهيئة الجديدة لمناصرة مبادرات فعالة مثل الآلية الأفريقية لمراجعة الأقران، وهو برنامج تقوم فيه الحكومات الأفريقية بتقييم بعضها البعض بشكل دوري لقياس أدائها فيما يتصل بالحكم الرشيد، والشفافية، والديمقراطية، والمساءلة السياسية.

الجروح الخفية

استمرت نقاط الضعف وراء الكواليس، ولا يزال العديد من البلدان الأفريقية يعاني من عجز كبير في الحكم الديمقراطي، وكان العقد الأول من هذا القرن فترة مرت فيها الهيمنة الغربية دون منازع إلى حد كبير، وكان على السلطات في أفريقيا أن تكون حريصة على عدم الوقوع في خلاف مع الجهات الفاعلة الغربية القوية، فقد خطت بعض البلدان خطوات جادة نحو توطيد الديمقراطية، ولكن في بلدان أخرى، قام الرجال الأقوياء بتنمية الديمقراطية الأدائية، مما أدى إلى التظاهر بسياسة التعددية الحزبية لجذب العواصم الغربية.

وفي كثير من الأحيان، حتى في البلدان التي نظمت الانتخابات، حاول شاغلو المناصب في كثير من الأحيان إمالة الملعب لصالحهم، وقيدت قدرة أحزاب المعارضة على حشد الدعم، وكثيرا ما قمعت المجتمع المدني، وقلصت حرية الصحافة، وانتهى الأمر بالعديد من البلدان - بما في ذلك جمهورية إفريقيا الوسطى وغينيا الاستوائية وزيمبابوي - في ظل الاستبداد الانتخابي ،

وهو نوع من النظام الذي يحدد فيه الرؤساء الانتخابات ويغيرون الدستور حتى يتمكنوا من الخدمة بعد حدود ولايتهم المقررة.

وفي العديد من الأماكن ، أصبح ينظر إلى التصويت على أنه طقوس لا معنى لها، ولم تتقاسم العديد من الحكومات في القارة على نطاق واسع أرباح النمو الاقتصادي في سنوات الازدهار، عقد بعض الرؤساء صفقات مع النخب القوية ، مما أتاح لهم الوصول إلى سخاء الدولة مقابل عدم تحدي قبضتهم على السلطة، واعتبر توفير الخدمات للجمهور الأوسع أولوية متدنية.

وبدأت هذه النظرة الهشة ولكن المتفائلة في التآكل حقا عندما أدت الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 إلى انهيار أسعار السلع الأساسية، مما أدى إلى خفض مصدر دخل حيوي للعديد من الحكومات الأفريقية. ثم، في عام 2011، غزت القوات التي يقودها حلف شمال الأطلسي ليبيا لفرض قرار مجلس الأمن الدولي، وكان هذا تطورا كارثيا لغرب إفريقيا، وأطلق التدخل تيارات من الأسلحة المتطورة من مستودعات الأسلحة الليبية إلى منطقة الساحل، مما مكن مجموعة متنوعة من الجماعات المسلحة غير الحكومية، وحول ميزان القوى ضد قوات أمن الدولة سيئة التجهيز وذات الدوافع الضعيفة، وأشعل العنف عبر مساحة شاسعة من الأراضي من موريتانيا إلى تشاد.

كان الثمن بالنسبة للمدنيين باهظا، وعلى الرغم من أن العديد من البلدان التي وقعت في مرمى النيران لم تكن غنية قط، فإن المواطنين في المناطق الريفية عاشوا في حياة طبيعية وسلام نسبيين، واليوم، انقلبت العديد من المجتمعات الريفية في وسط الساحل رأسا على عقب بسبب الصراع، وقد نزح 10 في المائة من سكان بوركينا فاسو من ديارهم، وأدى فشل سلسلة من التدخلات العسكرية التي تقودها فرنسا، بدءا من عام 2012، في عكس صعود التشدد إلى مزيد من الخسائر في صفوف المدنيين، كما أشعلت هذه المغامرات الفرنسية استياء عميقا من الغطرسة المتصورة للحكومات في باريس التي لا تزال تسعى إلى اتخاذ القرارات في مستعمراتها السابقة وولدت موجة قوية من القومية في معظم أنحاء غرب إفريقيا.

وحتى في أعقاب هذه الاضطرابات، بدا أن بعض البلدان الأفريقية لا تزال على وشك إقامة حكم أكثر تمثيلا. وعلى مدى ثلاثة عقود، كانت إثيوبيا تحت قيادة نفس التحالف السياسي ذي القبضة الحديدية، لكن في عام 2018 ، وصل أبي أحمد ، وهو شخصية غير معروفة نسبيا ، إلى السلطة بعد موجة من الاحتجاجات،

وسرعان ما أطلق سراح السجناء السياسيين وأعلن عن مجموعة من الإصلاحات السياسية الشاملة أكسبه اتفاق السلام مع إريتريا المجاورة جائزة نوبل للسلام في عام 2019، وفي العام نفسه في السودان، نجحت حركة احتجاج ملهمة – مع نساء في أدوار بارزة – في دفع المستبد عمر البشير إلى تقاعد غير لائق في السجن.

ولكن سرعان ما خرج هذان الانتقالان عن القضبان. ففي عام 2021 ، تورطت الحكومة الإثيوبية والقوات المتحالفة معها من إريتريا المجاورة في حرب أهلية مع جبهة تحرير شعب تيغراي ، التي قادت سابقا التحالف الذي حكم إثيوبيا، وان الجنرالات الذين حلوا محل البشير في السودان، الذين كانوا حريصين على التمتع بالوصول إلى موارد الدولة دون منازع، أرسلوا بلادهم إلى حربها الأهلية التي لا طائل من ورائها، ويبدو أن اللحظة الأحادية القطب قد انتهت، وظهور قوى جديدة تسعى إلى تحقيق مصالح في أفريقيا - أبرزها الصين، ولكن أيضا روسيا والقوى المتوسطة مثل البرازيل والهند وتركيا وممالك الخليج - يمنح القادة الأفارقة المزيد من خيارات الشركاء، ولم يعودوا يشعرون بالحاجة الماسة إلى الانحناء للمطالب الغربية بإضفاء الطابع الديمقراطي عليها، وان بعض هذه القوى المتوسطة تغذي صراعات جديدة من خلال توفير الأسلحة للقادة والفصائل المفضلة في المناطق التي لديهم فيها مصالح تجارية وجيوستراتيجية، وقد أسفر القتال في السودان وحده عن مقتل الآلاف من الناس، وتشريد سبعة ملايين آخرين، وتشريد 19 مليون طالب من المدرسة، خلفت الحرب الأهلية الأخيرة في إثيوبيا مئات الآلاف من القتلى.

الخيارات الصعبة

ليس من المستغرب أن العديد من الانقلابات الأخيرة أعقبتها احتفالات في الشوارع. ولكن توقعات أفريقيا ليست قاتمة بلا كلل. لقد نجا عدد من البلدان في شرق أفريقيا وجنوب أفريقيا من شبح الانقلابات ولا تزال تتجه نحو توطيد الديمقراطية، ففي عام 2007 في كينيا، تحولت مزاعم تزوير الأصوات بعد الانتخابات الرئاسية إلى عنف عرقي، مما أسفر عن مقتل أكثر من 1000 شخص وتشريد ما يصل إلى 600000، ولكن بحلول عام 2017، قوبلت مزاعم تزوير الانتخابات بشكل مختلف تماما ألغت المحكمة العليا الكينية إعلان الرئيس أوهورو كينياتا فوزه وأمرت بإجراء انتخابات جديدة، وهذه هي المرة الأولى التي تصر فيها محكمة عليا في أفريقيا على إعادة الانتخابات المتنازع عليها، ويحترم المرشحون والمسؤولون الكينيون القرار.

وفي عام 2019 ، حذت المحكمة العليا في ملاوي حذو كينيا ، وألغت فوز الرئيس بيتر موثاريكا الانتخابي بعد أن اشتكى حزب المعارضة من أن السباق قد شابته مخالفات. وفاز زعيم للمعارضة في التصويت الذي أمرت به المحكمة، وفي زامبيا في عام 2021، فاز زعيم المعارضة، هاكايندي هيشيليما، بالرئاسة على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلها شاغل المنصب لترجيح كفة الموازين لصالحه، وبعد أن أعلن مسؤولو الانتخابات في زامبيا فوز هيشيليما ، قبل شاغل المنصب النتيجة وترك منصبه بسلام.

وإن جنوب أفريقيا تعاني من أزمة اقتصادية ناجمة عن سوء الإدارة المالية المؤسف من جانب حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم، ولكنها تظل ديمقراطية قوية تتمتع بمؤسسات قوية، بما في ذلك المحاكم التي ينظر إليها على نطاق واسع باعتبارها مستقلة؛ ومن الواضح أن هذه الأزمة لا تزال قائمة على إنشاء مؤسسات قوية، وتعمل هذه المحاكم كضامن قوي لدستور البلاد بعد الفصل العنصري، وهو أحد أكثر الدساتير تقدمية في أفريقيا، وبشكل عام، فإن البلدان الأفريقية التي استثمرت في منح المواطنين حكما أكثر استجابة وبنت مؤسسات ذات مصداقية مثل الهيئات القضائية المستقلة كانت أفضل حالا.

فالانتخابات الحرة والنزيهة لا ترتبط بشكل موحد بالاستقرار. ففي رواندا، على سبيل المثال، تحكم السلطات بيد ثقيلة ولكنها لا تزال تقدم الخدمات بفعالية، ومع ذلك، يبدو أن الديمقراطية والاستقرار مرتبطان بشكل عام، ووجد استطلاع سنوي أجرته مؤسسة محمد إبراهيم، وهي منظمة غير حكومية تدافع عن التحسينات في القيادة الأفريقية، في عام 2022 أن البلدان التي تحصل على أعلى تصنيفات الحوكمة الشاملة من مواطنيها تميل أيضا إلى أن تكون الأكثر سلاما.

وقد يبدو الأمر غير بديهي، ولكن في البلدان الأقل استقرارا، قد يأمل المواطنون أن تقودهم الانقلابات في نهاية المطاف إلى طريق يشبه إلى حد كبير طريق كينيا، وإن استقبال المواطنين الأفارقة الحار للانقلابات الأخيرة، في منطقة الساحل على وجه الخصوص، لا يشير إلى فقدان الثقة في الديمقراطية، وفي وقت سابق من هذا العام، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراسة لآراء الأفارقة حول الانقلابات والتلاعب بالدستور، وشملت الدراسة 8000 أفريقي، 5000 يعيشون في بلدان عانت من الانقلابات الأخيرة و3000 يعيشون في بلدان تتجه نحو توطيد الديمقراطية.

وقال سبعة وستون في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في الديمقراطيات الراسخة إن الديمقراطية هي الشكل المفضل للحكم. لكن 55 في المئة من الناس في البلدان التي تحكمها الآن المجالس العسكرية قالوا أيضا إنهم يفضلون الديمقراطية، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف عدد الذين يفضلون الحكم غير الديمقراطي، وقد تم دعم النتيجة التي تفيد بأن المواطنين الأفارقة لا يزالون يؤمنون بالديمقراطية من خلال استطلاع رئيسي آخر أجرته مؤسسة المجتمع المفتوح، وبتجميع آراء 36 ألف شخص في جميع أنحاء العالم، وجد دعما قويا بشكل خاص للديمقراطية كأسلوب للحكم بين المستجيبين الأفارقة.

ويبدو أن دعم المواطنين الأفارقة الواضح للمجالس العسكرية يشير إلى الإرهاق العام من النخب الفاشلة، وليس النفور من الديمقراطية، وفي الجوهر، تتدخل الجيوش حيث نفدت أفكار الطبقات السياسية، وفشلت في تجديد نفسها، وأثبتت عجزها عن تزويد شعوبها بحلول للمشاكل العاجلة، سواء المتعلقة بالأمن أو الخدمات العامة أو إعادة توزيع الثروة.و في كثير من الأحيان، كان الحكم المدني يعني حكما سيئا، وينظر المواطنون اليائسون إلى الحكم العسكري كبديل جاهز.

وبيد أن الطريقة التي استجابت بها الحكومات الغربية والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية للاضطرابات أدت إلى تفاقم عدم الاستقرار، وقد ردت هذه المؤسسات عموما بغضب الأسهم، وأصرت على أن أي انقلاب يلغي ببساطة القواعد والمعايير، فعلى سبيل المثال، ألغى الاتحاد الأفريقي عضوية بوركينا فاسو والجابون وغينيا ومالي والنيجر إلى أن تتم استعادة الحكم الدستوري، وفرضت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عقوبات قاسية على بوركينا فاسو وغينيا ومالي. وقد حدت عقوباتها بشدة من حصول النيجر على الكهرباء، وفي بعض الحالات، أصرت الجهات الفاعلة الخارجية على أن الرد المناسب الوحيد الممكن على الانقلاب هو إعادة زعيم مخلوع، حتى عندما تكون الاحتمالات الحقيقية لعكس الانقلاب قاتمة، وأمضت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم متحمس من فرنسا، أسابيع تطالب بإعادة رئيس النيجر إلى منصبه وتصدر تهديدات بالتدخل عسكريا، وهذا النهج العقابي يضر بالمدنيين بينما يفشل في تغيير سلوك المجالس العسكرية بشكل كبير.

الطب البديل

تعد الخطوة الأولى لعكس اتجاه عدم الاستقرار السياسي هذا في أفريقيا تتلخص في تبني فهم أكثر دقة له، ولدى العديد من النخب البوركينية والغينية والمالية والنيجيرية ردود جاهزة على الغضب الذي تم التعبير عنه في العواصم الغربية وعلى الاتحاد الأفريقي ردا على استيلاء الجيش على السلطة : أين كنتم عندما كنا نكافح الجهاديين الذين يقتلون شعبنا؟ أين كنتم بعد أن نظم رؤساؤنا الحاليون انتخابات صورية؟ وعندما عدل القادة الأفارقة أو تجاهلوا حدود فترات الرئاسة، لم يكن الاتحاد الأفريقي، على وجه الخصوص، سريعا في إدانة هذا النوع من الاستيلاء على السلطة.

ويمكن لمؤسسات مثل الاتحاد الأفريقي أن تقدم حجة أقوى ضد الانقلابات العسكرية : فهي ببساطة لا تعمل، ويأتي الانقلابيون إلى السلطة واعدين باستعادة الأمن وتحسين الحياة ولكن عادة ما ينتهي بهم الأمر إلى جعل الأمور أسوأ، وتقدم منطقة الساحل مثالا على ذلك، وان وضعها الأمني اليوم أكثر قتامة مما كان عليه قبل استيلاء جنرالات الجيش على السلطة. وفي عام 2007، واحد في المئة فقط من الوفيات الناجمة عن العنف الجهادي في جميع أنحاء العالم وقعت في منطقة الساحل. وفي عام 2022 ، ارتفعت هذه النسبة إلى 43 في المائة، ووفقا لمؤشر الإرهاب العالمي، الذي يحتفظ به معهد الاقتصاد والسلام، شهدت بوركينا فاسو في عام 2022 عددا أكبر من الوفيات الناجمة عن الهجمات الجهادية أكثر من أي دولة أخرى في العالم.

وإن التأثيرات التي تخلبها الانقلابات على الاقتصادات ليست أقل خطورة، وفي عام 2020 ، نشر باحثون من جامعة ميونيخ دراسة عن الانقلابات ومحاولات الانقلاب في 180 دولة على مدار 70 عاما، ووجدوا أن الانقلاب الناجح يبطئ نمو الناتج المحلي الإجمالي لأي بلد بمقدار نقطتين أو ثلاث نقاط مئوية، فبعد الانقلاب، يميل الجنود غير المدربين على التعامل مع الشؤون الاقتصادية إلى وضع سياسات لا يمكن التنبؤ بها، ويحجم المستثمرون عن ذلك، وتوجه التخفيضات في برامج المانحين ضربة أخرى، وحتى قبل انقلاب النيجر في منتصف عام 2023، تمكن القادة هناك من جمع 52 في المائة فقط من الإيرادات التي يحتاجونها لإدارة برامجهم الحكومية، وتعني التخفيضات اللاحقة في مساعدات المانحين أن قادتها الجدد سيكافحون من أجل تلبية احتياجات الجمهور.

ومع ذلك، نادرا ما تنجح الجهود الرامية إلى عكس الانقلابات بمجرد حدوثها، ففي النيجر، على سبيل المثال، كانت فرص عودة الحكام العسكريين للرئيس محمد بازوم إلى السلطة شبه معدومة، وإن الموقف المتشدد يحد فقط من قدرة الحكومات الأجنبية والمؤسسات المتعددة الأطراف على التأثير على القادة الجدد ويعمق انعدام الأمن، وفي يونيو 2023 في مالي، طالب الانقلابيون، مستشهدين بالحاجة إلى حماية السيادة الوطنية، بخروج بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من البلاد، فقد ساهم رحيل قوات حفظ السلام في استئناف الأعمال العدائية بين القوات المالية والجماعات المتمردة المسلحة حيث تنافس الجانبان للسيطرة على القواعد العسكرية التي تركتها الأمم المتحدة وراءها.

وفي هذا السياق المعقد، ستهدف الاستجابة الأكثر ذكاء إلى تحسين الوضع في البلدان التي استولى فيها الجنود على السلطة، و يجب فهم دور الجيش في الانقلابات الأفريقية الأخيرة بعبارات أقل نمطية، وتفتخر جيوش غرب أفريقيا، والعديد من القوات المسلحة الأخرى في جميع أنحاء أفريقيا، عموما بفيالق مدربة تدريبا جيدا بقيادة ضباط تلقوا في كثير من الأحيان تعليمات في المؤسسات العسكرية الغربية النخبوية، ويعتقد العديد من المواطنين العاديين في بلدان مثل مالي أنه على الرغم من التحديات الأمنية المستمرة، فإن القادة العسكريين لديهم أفضل فرصة لاستعادة الاستقرار.

ويقدم رد الولايات المتحدة على الانقلاب في النيجر نموذجا فضفاضا، وعلى عكس باريس، التي قطعت على الفور العلاقات الدبلوماسية مع الحكام العسكريين الجدد، أشارت واشنطن إلى أنها ستبقي القوات المتمركزة في النيجر مشروطة بقبول السلطات الانتقالية العسكرية الانتقال إلى الحكم المدني ورفض المساعدة من الروس، وهذا النهج العملي لا يخلو من المخاطر، وليس هناك ما يضمن أن المجلس العسكري في النيجر سوف يستسلم باستمرار لمطالب الولايات المتحدة، لكن النهج يستحق المحاولة، ومن المرجح أن تؤتي ثمارها أكثر من الموقف الرقابي الذي يمنع إمكانية أي مشاركة مع قادة البلاد الجدد بعد الانقلاب، وقد يشجعهم حتى على السعي إلى إقامة شراكات مع الجهات الفاعلة الاستبدادية مثل روسيا.

وفي المستقبل، ينبغي أن يكون القادة وصانعو السياسات الآخرون أكثر انفتاحا على العمل مع قادة الانقلاب، وتشجيعهم على اتخاذ خطوات نحو تهجين حكومتهم بحيث تضم الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية، وقد يعتبر القادة العسكريون هذه الخطوات أقل تهديدا، لكنها يمكن أن تسمح للجهات الفاعلة الإقليمية، فضلا عن الشركاء الخارجيين، بدعم الجماعات المدنية التي يمكن أن تحرض من أجل العودة في نهاية المطاف إلى النظام الدستوري.

ويجب على الاتحاد الأفريقي أن يذهب إلى ما هو أبعد من تعليق الدول التي تعاني من تغييرات غير دستورية في الحكومات، ومن حيث المبدأ، فإن تعليق عضوية أي بلد بعد إنشاء طغمة عسكرية أمر سليم، ومن الواضح أن تعليق عضوية أي بلد بعد إنشاء طغمة عسكرية أمر سليم، وهو يتماشى مع ميثاق الاتحاد الأفريقي، بيد أن مجرد تعليق عضوية البلدان التي يقودها الجيش لن يفعل شيئا يذكر لتحقيق تغيير في المسار في عواصمها، ويجب أن يكون للاتحاد الأفريقي ارتباطات مستمرة مع السلطات العسكرية الجديدة لتشجيع الانتقال إلى الحكم المدني، وعلاوة على ذلك، يجب على الاتحاد الأفريقي إظهار قدر أكبر من الاتساق لتجنب الاتهام بأنه يعلق الدول بشكل انتقائي، فقد استثنى تشاد في عام 2021، وحكم بأن الانتقال هناك لا يرقى إلى مستوى الانقلاب.

كما حافظت الولايات المتحدة والنرويج على مساعدات إنسانية كبيرة لدول الساحل التي ضربتها الانقلابات، وردا على الانقلابات، يجب على الحكومات الغربية الأخرى والأمم المتحدة الاستمرار في تقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية المستهدفة، ويجب على المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا إعادة التفكير في العقوبات الضارة التي فرضتها على الدول الأعضاء التي يديرها الجيش ، على الأقل إعفاء السلع الأساسية مثل الوقود والأدوية والكهرباء، حيث يدعم العديد من المواطنين الانقلابات بدافع اليأس من الصعوبات الاقتصادية والأمنية، وإن تجنب معاقبتهم هو السبيل الوحيد الذي يمكن للجهات الفاعلة الخارجية من خلاله الحفاظ على ثقة هؤلاء المواطنين.

الوقاية خير من العلاج

بطبيعة الحال، فإن استخدام نهج مختلف مع قادة الانقلاب لن يكون كافيا لوقف وباء الانقلابات في أفريقيا، وهناك حاجة إلى عمل متضافر أوسع نطاقا لمنع الألم الاقتصادي من التطور إلى اضطرابات سياسية، ففي هذا العام فقط، اندلعت الاحتجاجات بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة في بلدان متباينة مثل كينيا ونيجيريا والسنغال وجنوب أفريقيا، وفي معظم أنحاء القارة، الغضب واضح، وخاصة بين فقراء الحضر.

وان السلطات المحلية ليست بريئة من اللوم، ولكن الظروف العالمية تحد بشدة حتى من قدرة الزعماء الأفارقة ذوي النوايا الحسنة على الاستجابة لصعوباتهم الاقتصادية. ومن المشاكل الكبيرة أزمة الديون التي يعاني منها العالم النامي الآن، وتبلغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا 65 في المائة، أي أعلى بنسبة 10 في المائة من الحد الأقصى الموصى به من قبل صندوق النقد الدولي، ففي عام 2017 ، اعتبر البنك الدولي أن 15 دولة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعاني من ضائقة الديون أو معرضة لخطر كبير منها، وقد ارتفع هذا العدد منذ ذلك الحين إلى 23.

وفي أواخر عام 2020 ، تخلفت زامبيا عن سداد ديونها السيادية ، ويرجع الفضل في ذلك جزئيا إلى جائحةز COVID -19 ، وفي ديسمبر 2022 ، فشلت غانا أيضا في الوفاء بالتزامات ديونها، وهي تعاني الآن من معدل تضخم يبلغ 38 في المائة، وهو واحد من أعلى المعدلات في أفريقيا، وفي عام 2024، سوف يحين موعد استحقاق قروض اليوروبوند للعديد من البلدان الأفريقية، وسوف تضطر الحكومات إلى تحويل الموارد من تقديم الخدمات إلى سداد الديون، وهي الخطوة التي ستثير غضب المواطنين حتما، وبالنسبة لبعض البلدان الأخرى، فإن خطر التخلف عن السداد آخذ في الارتفاع.

وإن أعباء الديون السيادية التي تتحملها البلدان الأفريقية ليست مجرد مشكلة محاسبية، وإن التخلف عن سداد الديون يضعف الملايين، ويهدد الأمن والحكم الديمقراطي، فقد وجدت دراسة رئيسية للبنك الدولي أنه بعد تخلف بلد ما عن سداد ديونه السيادية، ترتفع وفيات الرضع بنسبة 13 في المائة، ويرتفع الفقر بنسبة 30 في المائة، ويظل مرتفعا لسنوات عديدة.

وقد اقترحت البلدان الأكثر ثراء خطوات للمساعدة في التخفيف من حدة هذه التحديات الاقتصادية، لكن المتابعة كانت بطيئة، فعلى سبيل المثال، تعهدت دول الاتحاد الأوروبي بإعادة تدوير مخصصاتها من حقوق السحب الخاصة - وهي أصل أنشأه صندوق النقد الدولي لتعزيز الاحتياطيات الوطنية لدوله الأعضاء - للبلدان منخفضة الدخل لمساعدتها على التعافي من الجائحة، ومع ذلك، وفقا للقادة الأفارقة، كانت هذه المساعدة بطيئة للغاية.

وفي عصر المنافسة الجيوسياسية المضطربة التي تتنافس فيها القوى العظمى على النفوذ في أفريقيا، يمكن للولايات المتحدة أن تكسب أصدقاء من خلال مساعدة الدول الأفريقية على تجنب الانهيار الاقتصادي، وفي خطوة واعدة، انضمت وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين إلى قمة يونيو 2023 التي استضافها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لتقييم حلول لأزمة الديون التي ابتليت بها معظم دول العالم النامي. لكن على واشنطن أن تفعل أكثر من ذلك بكثير، وبوسعه أن يحث صندوق النقد الدولي على إطالة فترات سداد المقترضين وتقديم المزيد من التمويل الميسر للبلدان الأكثر فقرا، وقد تدفع مثل هذه التحركات الصين إلى السعي إلى حسن النية من خلال اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة للمساعدة في معالجة ضائقة ديون البلدان الأفريقية.

ازدهار الشباب

المفتاح الأخير لتحسين الأمن وسبل العيش في أفريقيا هو الابتعاد عن النهج القائم على الأمن، فبعد 11/9 حولت الحكومات الغربية الطاقة والتمويل الذي كان موجها سابقا للتخفيف من حدة الفقر إلى قطاع الأمن، ووجهت مليارات الدولارات نحو بناء قدرات الجيوش الأفريقية، وأصبح التصور بأن الأعمال العسكرية في أفريقيا - من الانقلابات إلى الانتفاضات الجهادية المسلحة - يجب أن تقابل برد عسكري راسخا، ولكن هذا النهج أسفر عن عوائد تافهة، ولا تزال العمليات الأمنية حيوية في الجهود الرامية إلى دحر التشدد، ومع ذلك، يجب أن تقترن هذه الجهود بجهود سياسية قوية للتعامل مع الجماعات التي قد تكون على استعداد لنبذ العنف مقابل حوافز مثل الدعوات للانضمام إلى الأجهزة الأمنية الرسمية في بلدها أو هياكل الحكم المحلي.

وإن معالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الأعمق التي يستغلها المتشددون لتجنيد الشباب الساخطين قد تساعد السلطات على تحويل المد ضد الجهاديين. وإن مثال كوت ديفوار جدير بالمحاكاة: على مدى العقد الماضي، نفذت البلاد برنامجا شاملا للتنمية الاقتصادية يتضمن التلمذة الصناعية والتسهيلات الائتمانية للشباب في منطقتها الشمالية. وبالمقارنة مع العديد من جيرانها ، فإن كوت ديفوار غنية نسبيا. وسوف تحتاج البلدان الأكثر فقرا إلى الدعم الخارجي لحشد مثل هذه المبادرات، بما في ذلك من المؤسسات المالية الدولية والحكومات الغربية.

وقد يتردد صناع القرار في العواصم الغربية، التي تعاني بالفعل من تحديات داخلية، في محاولة إقناع دافعي الضرائب بفكرة إرسال المزيد من الأموال إلى الخارج. ولكن مساعدة أفريقيا في موسم صراعاتها قد يكون تأطيرها أسهل مما يتصور العديد من زعماء الغرب: فبالنسبة للبلدان المتقدمة، يعد الاستثمار في أفريقيا عملا من أعمال المصلحة الذاتية المستنيرة.

وإن العمل مع القادة الأفارقة لخلق فرص وفيرة للشباب للازدهار والحصول على تعليم جيد سيحمل فوائد تتجاوز أفريقيا. وفي الواقع ، إنها مهمة ضرورية. فإذا استمرت الاتجاهات السكانية ، بحلول عام 2050 ، سيكون أربعة من كل عشرة أشخاص تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما في جميع أنحاء العالم من الأفارقة. وعندما يصبح بقية العالم رماديا ، سيشكل الشباب الأفارقة جزءا متزايدا من القوى العاملة في المستقبل. وإذا كان للاقتصاد العالمي أن يظل ديناميا، يجب أن يتمتع الأفارقة بالمهارات والموارد اللازمة لدفع تلك الدينامية.

وفي اجتماع عقد مؤخرا للاتحاد الأفريقي، طرح أحد مسؤوليه سؤالا استفزازيا على زملائه القادة: كم دولة في القارة ستشهد احتفالات شعبية إذا استيقظ مواطنوها ليجدوا الحكومة تطيح بها؟ قد لا يكون موسم الانقلابات في أفريقيا قد انتهى. لكن الحل الطويل الأجل لتخفيف حدة الصراع في القارة يكمن في القيام بالاستثمارات المطلوبة لتحسين الحكم وبناء دول أقوى. وهذا عمل شاق ومؤلم. وإن تشجيع الحكم الرشيد أكثر إرهاقا من شن تدخلات عسكرية مبهرجة. لكنها مع ذلك ضرورية. والذين يرغبون في تعزيز السلام والأمن في أفريقيا ليس لديهم خيار آخر سوى أن يفعلوا ذلك.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

hcrsiraq

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية